



الخزينة العامة للمملكة
TRESORERIE GENERALE DU ROYAUME

Innovations du nouveau Décret 2-12-349 Relatif aux Marchés Publics





Innovations du nouveau
Décret 2-12-349
Relatif aux Marchés Publics

Une nouvelle réglementation pour la modernisation et l'efficacité de la gestion des marchés publics

Le nouveau décret des marchés publics du 20 mars 2013 constitue, une grande avancée dans le processus de modernisation des procédures et de renforcement de la transparence et de l'efficacité dans la passation, le contrôle et la gestion de la commande publique.

Contexte de la réforme

Après quelques années de mise en œuvre du décret de 2007 un certain nombre d'insuffisances et de dysfonctionnements ont été identifiés et auxquels il est nécessaire de remédier.

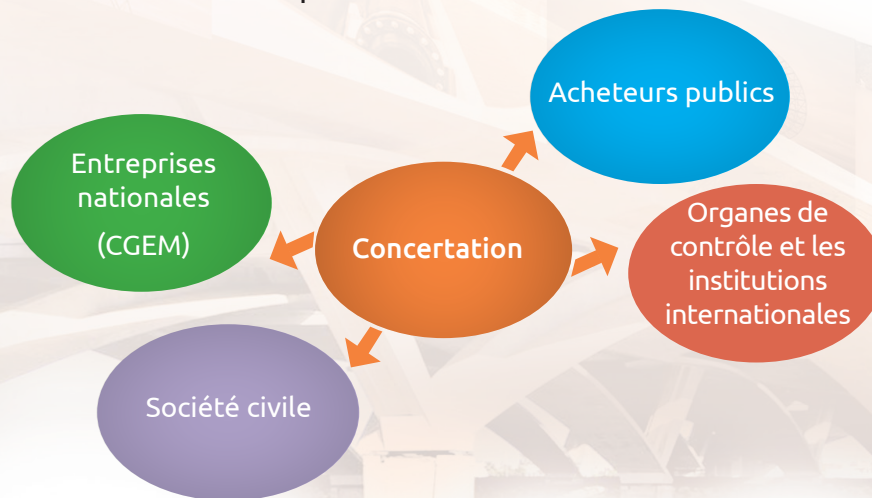
Par ailleurs, les chantiers de modernisation engagés par le gouvernement en matière de consécration de la bonne gouvernance dans la gestion des affaires publiques, en déclinaison des principes de la constitution du 1^{er} juillet 2011, induisent une refonte en profondeur des règles de passation, de contrôle et de gestion des marchés publics dans une logique de clarification et de simplification des procédures.

Approche méthodologique de la réforme

La réforme du décret constitue le couronnement d'une large concertation engagée ces dernières années avec les principaux acteurs et partenaires concernés par la commande publique, qu'ils soient acheteurs publics, organes de contrôle ou institutions internationales intervenant dans le domaine des marchés publics, la société civile et les fédérations d'entreprises.

Le processus de concertation a été enrichi de manière significative par :

- les contributions, les débats et les recommandations du colloque national sur les marchés publics organisé en avril 2009 à la Trésorerie Générale du Royaume ;
- la publication sur le site du Secrétariat Général du Gouvernement du projet de décret sur les marchés publics.



Principaux axes d'innovations de la réforme

Le décret du 20 mars 2013 marque un saut qualitatif en matière de réglementation des marchés publics en consacrant les axes d'innovation suivants :

- **Unicité de la réglementation des marchés publics** : décret unique pour les administrations de l'Etat, les collectivités territoriales, les établissements publics et les prestations architecturales ;
- **Simplification et clarification des procédures** : renforcement de l'efficience de l'achat public en termes de coût, de qualité et de délais de réalisation (simplification du dossier administratif et technique, suppression du mécanisme du tirage au sort, ...) ;
- **Concurrence et climat des affaires** : renforcement des procédures de recours à la concurrence, d'égalité d'accès des concurrents à la commande publique et d'équité dans le traitement des soumissionnaires (introduction de la procédure des marchés de conception-réalisation, Introduction du mécanisme du collectif d'achat, appel à manifestation d'intérêts, ...) ;

- **Mesures en faveur de l'entreprise nationale** : introduction des dispositions qui facilitent l'accès des petites et moyennes entreprises aux marchés publics (réservation de 20% des dotations des marchés annuels à la PME, allotissement des marchés, sous-traitance en faveur de la PME, ...);
- **Transparence et l'éthique** : consolidation des règles de transparence et d'éthique des marchés publics (publication de l'estimation du marché, précision du contenu du rapport d'audit des marchés, ...);
- **Dématérialisation de la commande publique** : intégration progressive des systèmes d'information dans la passation des marchés publics (soumission électronique, enchère électronique inversée, base de données des prestataires,...);
- **Recours et règlement des litiges** : introduction des innovations en matière de recours et de réclamations relatives aux marchés publics (introduction d'un délai d'attente en matière d'approbation des marchés, saisine directe de la commission des marchés pour les concurrents, ...).

- إعتداد تكنولوجيا الإعلام والتواصل في تدير الطلبات العمومية: تجريد المساطر المنظمة للصفقات العمومية من الصفة المادية كرافعة لجودة التسيير و الحكامة الجيدة في مجال الشراء العمومي (إيداع و فتح و تقييم العروض الإلكترونية، المناقصات الإلكترونية، قاعدة المعطيات الإلكترونية للمقاولين و الموردين و الخدمتين،...)
- تحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات تقديم الطعون: إدخال ضمانات جديدة من أجل تحسين مساطر الطعون و الشكايات في مجال الصفقات العمومية (إدخال أجل للانتظار في ميدان المصادقة على الصفقات، إتاحة الإمكانية للمتنافسين لتقديم طعونهم و شكاياتهم أمام لجنة الصفقات بشكل مباشر، ...).

المحاور الرئيسية للإصلاح الجديد

شكل المرسوم الجديد المنظم للصفقات العمومية الصادر في 20 مارس 2013، نقلة نوعية في قواعد المشتريات العامة. حيث مكن من الإستجابة لتطلعات المتدخلين في هذا المجال ، وذلك من خلال المحاور التالية :

- **تدعيم وحدة الأنظمة المؤطرة للصفقات العمومية:** مرسوم موحد لصفقات الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها والمؤسسات العمومية و الخدمات المعمارية ؛
- **تبسيط وتوضيح المساطر:** تعزيز و تقوية كفاءة المشتريين العموميين من حيث فعالية و جودة إنجاز الصفقات العمومية (تبسيط الملف الإداري والتقني، حذف القرعة لتعيين ممثلي صاحب المشروع، ...)؛
- **تحسين مناخ الأعمال و المنافسة:** تكريس مبدأ المنافسة و ترسيخ حق المساواة في ولوج المتنافسين إلى الطلبات العمومية (إدخال آلية طلب إبداء الاهتمام، إدخال مسطرة صفقات التصور والإنجاز، ...)؛
- **إجراءات لفائدة المقاول الوطنية:** إدخال إجراءات لتسهيل عملية ولوج المقاولات الصغرى و المتوسطة إلى الصفقات العمومية (تخصيص 20 % من المبلغ التوقعي للصفقات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، تخصيص الصفقات، ...) ؛
- **تدعيم الشفافية وأخلاقيات تدبير الطلبات العمومية:** وضع قواعد من أجل توطيد الشفافية والأخلاقيات في مجال الطلبات العمومية (نشر المبلغ التقديري للصفقة، تحديد محتوى تقرير افتتاح الصفقات، ...) ؛

تم إغناء مسار الإستشارة بشكل ملموس :

- بمدخلات ونقاشات و توصيات المناظرة الوطنية للصفقات العمومية المنظمة في أبريل 2009 من طرف الخزينة العامة للمملكة ؛
- بنشر مشروع المرسوم في البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة مما أتاح الفرصة لجميع المتدخلين الوطنيين و الدوليين وكذا للمواطنين لإغناء المشروع المذكور بملاحظاتهم ومقترحاتهم ؛
- باقتراحات وزارة الداخلية المتعلقة بخصوصيات الجماعات الترابية ومجموعاتها ؛
- باقتراحات الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين المتعلقة بأعمال الهندسة المعمارية.

لأول مرة يتم إدماج عقود الهندسة المعمارية في المرسوم المؤطر لشروط وقواعد إبرام الصفقات العمومية

الإستشارة المعمارية	المبادرة المعمارية	الإستشارة المعمارية التفاوضية
بالنسبة للمشاريع التي تقل الميزانية الإجمالية المتوقعة للأشغال المرتبطة بها عن عشرين مليون 20.000.000 درهم	بالنسبة لعقود أعمال الهندسة المعمارية التي تعادل أو توافق ميزانيتها الإجمالية المتوقعة للأشغال المتعلقة بالمشروع عشرون مليون 20.000.000 درهم	المادة 129 من المرسوم تطرقت إلى جميع الحالات التي يمكن فيها اللجوء إلى الإستشارة المعمارية التفاوضية

الإستشارة المعمارية

شكل إصلاح المرسوم المنظم للصفقات العمومية بتاريخ 20 مارس 2013، خطوة هامة في مسار تحديث المساطر وتدعيم الشفافية والفعالية في إبرام ومراقبة وتدير الصفقات العمومية.

سياق الإصلاح

بعد بضع سنوات من دخول المرسوم المنظم للصفقات العمومية لسنة 2007 حيز التطبيق، تم الوقوف على مجموعة من الإختلالات و النقائص التي أصبح من اللازم تجاوزها. بالإضافة إلى ذلك، استلزمت المتغيرات العميقة التي عرفها المحيط الوطني و الدولي في السنوات الأخيرة، إعادة تكييف المنظومة القانونية و التقنية المؤطرة للطلبات العمومية مع التطورات التي شهدها عالم الأعمال و الإلتزامات التي أخذتها بلادنا في إطار الإتفاقيات الدولية. كما استوجبت أورايش التحديث التي أطلقتها الحكومة في مجال تدعيم الحكامة الجيدة للشأن العام، إصلاحا عميقا لقواعد إبرام ومراقبة و تدير الصفقات العمومية على ضوء مبادئ الدستور الجديد لفتح يوليوز 2011.

المقاربة المنهجية للإصلاح

مكن المرسوم الجديد المنظم للصفقات العمومية بتاريخ 20 مارس 2013، من إدخال تجديدات حقيقية في مسار تدير الصفقات العمومية، تم تصورها و إعدادها في إطار منهجية تشاركية. يشكل هذا الإصلاح تنويجا لإستشارة موسعة تم إطلاقها مند سنوات مع الفاعلين الأساسيين و الشركاء المعنيين، سواء كانوا مشترين عموميين أو فيدراليات المقاولات أو مجتمع مدني أو هيآت المراقبة أو مؤسسات دولية ممولة للصفقات العمومية.

مستجدات

المرسوم الجديد 2-12-349
المتعلق بالصفقات العمومية





الخزينة العامة للمملكة
TRESORERIE GENERALE DU ROYAUME

مستجدات المرسوم الجديد 2-12-349 المتعلق بالصفقات العمومية

